مع تفاقم الصراع وتردى الأوضاع الإنسانية :هل تصبح دارفور بوابة التدخل الدولي في السودان؟

04-7-2004

ولاشك أن هناك اتجاها دوليا قويا للتدخل في غرب السودان، بما يهدد بتكريس واقع جديد في دارفور على غرار الجنوب السوداني، في ظل الخطط المرسومة لإضعاف حكومة الخرطوم عبر الضغوط الخارجية المتكررة والصراع والانقسام الداخلي، بحيث قد ينفصل الجنوب عمليا بربع مساحة السودان الحالية تقريبا في أعقاب انتهاء المرحلة الانتقالية بعد ستة أعوام، ويعقبه غرب السودان (دارفور) بدعوى وجود تطهير عرقي هناك يستلزم تدخلا دوليا

بقلم عبدالله صالح

مواد ذات علاقة

هل يتكرر سيناريو الجنوب السوداني: التدخل الدولي يهدد بتكريس المطالب الانفصالية في دارفور

تصاعدت حدة المعاناة الإنسانية التي يعيشها شعب دارفور، نتيجة الصراع الدائر هناك، والتي ذهب ضحيته حتى الآن 30 ألف شخص وأرغم ما يقرب من مليون ومائتي ألف آخرين على الهروب من ديارهم، وقد أعلنت الأمم المتحدة أن دارفور تشهد في الوقت الراهن أسوأ أزمة إنسانية في العالم. كما توقع مسئول في منظمة الصحة العالمية وفاة عشرة آلاف شخص جدد في غضون شهر، ما لم تنظم الأسرة الدولية بشكل عاجل مساعدة إنسانية لنحو مليون شخص يعيشون في ظروف إنسانية صعبة، داخل دارفور، فيما لجأ البقية إلى تشاد.

ويهدد الصراع في دارفور بإحداث خلل في التوازن العرقي الهش القائم بالمنطقة، وهو في حقيقة الأمر صراع متداخل الأبعاد، يدور الجانب الرئيسي منه بين القوات الموالية للحكومة وبين المتمردين، وتتجاوز تعقيدات هذا الصراع حدود دارفور. حيث تهدد بصورة غير مباشرة نظامي الحكم في كل من السودان وتشاد, كما تهدد بتصاعد المطالب الانفصالية في أقاليم سودانية أخرى، فقد تحالف بالفعل مؤتمر البجا من شرق السودان مع جيش تحرير السودان، وقد تشكل مجموعات أخرى - في الشرق أو في الغرب- ائتلافاً ضد الحكومة, وقد تنضم إليه عناصر من الجيش الشعبي لتحرير السودان بجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق إذا لم تقتنع بسير محادثات السلام.

وكان وزير الخارجية الأمريكى كولن باول قد زار الإقليم مؤخراً ووضع ثلاثة شروط ملزمة للحكومة السودانية فى تعاملها مع أزمة دارفور، أولها أن تقوم بالسيطرة على الميليشيات العربية الموالية لها، والمتهمة بقتل السكان ذوي الأصول الإفريقية في دارفور، وثانيا السماح للمنظمات الانسانية بالعمل في الاقليم بحرية، وثالثا بدء مفاوضات مع حركتي التمرد. وهدد وزير الخارجية الأمريكى بأنه إذا لم يحدث تقدم قريب علي هذه المحاور الثلاثة، فإن المجتمع الدولي قد يضطر للنظر في مبادرات أخرى من بينها اللجوء إلى مجلس الأمن الدولي. ويرجح أن يكون اللجوء إلى مجلس الأمن بغرض فرض عقوبات على السودان.

كما وجهت الأمم المتحدة انتقادات شديدة لحكومة الخرطوم على لسان أمينها العام كوفى عنان خلال زيارته الأخيرة للإقليم والتى أكد خلالها أن الحكومة السودانية لا تتعامل مع الأزمة التي تشهدها المنطقة بجدية كافية وأن الميليشيات العربية ارتكبت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

وفي الوقت الذي تعهد فيه المسؤولون السودانيون باتخاذ الإجراءات اللازمة لبسط الأمن، ونزع سلاح الجنجويد، وتسهيل وصول المساعدات للنازحين، فقد أعلن المتمردون مقاطعتهم لمحادثات السلام التي كان مقررا لها أول أمس، واتهموا الحكومة بانتهاك وقف لاطلاق النار وقع في أوائل أبريل الماضي.

ومع اقتراب انتهاء "المرحلة الأولى" من مخاوف تقسيم السودان بشأن السلام في الجنوب وما سيترتب عليه من تنازلات فيما يخص الجنوب والسلطة عموما في السودان، تصاعدت مؤخراً مخاطر التدخل في دارفور، أو ما يمكن اعتباره "المرحلة الثانية" من مخطط التدخل والتقسيم الغربي للسودان عبر تصريحات متتالية من الأمم المتحدة، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوربي تصف ما يجري في دارفور على أنه تطهير عنصري عرقي تقوم به قبائل عربية ضد قبائل أفريقية وتدعو للتدخل العسكري في السودان، لمواجهة ما تسميه بالعصابات العربية الموالية للحكومة، التي تطارد القبائل الأفريقية وتهدد بإبادتها، خاصة مع الحديث عن نزوح أعداد كبيرة إلى تشاد جراء هذا الصراع.

ومما يزيد الأمر خطورة أن ما يجرى فى السودان بصفة عامة، ودارفور على وجه الخصوص يواجه بتجاهل عربي وإسلامي، بما يهدد بتكريس واقع جديد في دارفور على غرار الجنوب السوداني، في ظل ما تتعرض له حكومة الخرطوم من ضغوط، نتيجة التدخلات الخارجية المتكررة والصراع والانقسام الداخلي، سواء بين أتباع الإنقاذ والترابي في مواجهة تياري الأنصار والختمية، أو الانقسام الآخر الأخطر داخل التيار الإسلامي الحاكم (تيار الترابي - البشير). ومن جانب آخر، فقد بدأ متمردو الجنوب (تيار جون جارانج) في التواصل مع متمردي دارفور بدعوى الوساطة بينهم وبين الخرطوم لوقف القتال على الرغم من ثبوت وجود علاقة سابقة بين متمردي الجنوب والغرب حتى في البيان التأسيسي لكلتا الحركتين؛ الأمر الذي يُعتبر بدوره تطورا خطيرا باتجاه تكتيل حركات التمرد ضد الحكومة المركزية في الخرطوم.

ومما يعزز هذه المخاوف وجود محاولات سابقة لمتمردي الجنوب لإثارة القلاقل في الغرب في الثمانينيات من القرن الماضي؛ بهدف توسيع التمرد جهة الغرب للضغط على الحكومة السودانية مما اضطر حكومة المهدي في ذلك الحين لتسليح قبائل دارفور لمواجهة المتمردين، ومع عجز التمرد عن التغلغل إلى الغرب فشلت خطة جارانج، ولكن متمردي الجنوب يعودون الآن لتوثيق تحالفهم مع متمردي الغرب (دارفور) تحت غطاء الوساطة؛ وهو ما قد يشكل ضغطا أكبر على الخرطوم.

أما التحرك العربي فى مواجهة أحداث دارفور فقد كان محدوداً ولا يعبر عما تمثله السودان من ثقل وأهمية كدولة عربية وإسلامية، صحيح أن الخارجية المصرية تتابع الأمر عن كثب، وتلعب دورا في الاتصالات مع الاتحاد الأوربي وفي مؤسسات الأمم المتحدة، وتعرقل صدور قرارات تعاقب حكومة السودان، كما أن وفدا من الجامعة العربية توجه إلى ولايات غرب السودان لتقصي الأوضاع الإنسانية هناك إثر مزاعم بوجود ممارسات تطهير عرقي وتجاوزات أخرى ضد المدنيين.. ولكن كل هذا لا يؤثر علي الخطط الموضوعة لرسم الواقع الجديد في دارفور أو الجنوب، ولا يعادل ما يجري من مخططات غربية مدروسة بدقة لتغيير الوضع في السودان.

وإذا كان التدخل الغربي والأمريكي مقبولا فيما يتعلق بالوضع في جنوب السودان بدعوى أن هناك صراعا بين مسلمين ومسيحيين استناداً إلى الإحصاءات التي تشير إلى أن نسبة المسلمين في الجنوب 18%، والمسيحيين 17%، وباقي السكان وثنيون؛ فهو ليس مقبولا في الغرب؛ لأن كل القبائل هناك مسلمة سواء العربية أو الأفريقية بنسبة 99%، وليس هناك معنى للتدخل الأوربي والأمريكي بدعوى وجود تطهير عرقي أو ديني.

ويبدو أن الاتفاقات التي تجرى حاليا برعاية تشاد ومن خلفها الاتحاد الأوربي ستكون على غرار ما جرى في مفاوضات ماشاكوس ونيفاشا بين الخرطوم ومتمردي الجنوب من حيث انعقادها بعيدا عن أي تأثير عربي في مجرياتها، فليس سرا أن هناك توجها غربيا للتدخل في شئون السودان تحت ضغط جماعات حقوق الإنسان ومنظمات الإغاثة التنصيرية الأوروبية.

ولاشك أن هناك اتجاها دوليا قويا للتدخل في غرب السودان، بما يهدد بتكريس واقع جديد في دارفور على غرار الجنوب السوداني، في ظل الخطط المرسومة لإضعاف حكومة الخرطوم عبر الضغوط الخارجية المتكررة والصراع والانقسام الداخلي، بحيث قد ينفصل الجنوب عمليا بربع مساحة السودان الحالية تقريبا في أعقاب انتهاء المرحلة الانتقالية بعد ستة أعوام، ويعقبه غرب السودان (دارفور) بدعوى وجود تطهير عرقي هناك يستلزم تدخلا دوليا، وربما يتبعه شرق السودان، حيث المطامع الإريترية والإثيوبية في تأمين منطقة الحدود مع الخرطوم بفصائل سودانية موالية والسعي لتحريض المنطقة على الانفصال.

والمطلوب هو تدخل عربي وإسلامي واضح ومحدد في قضية دارفور، وعدم السماح بتكرار خطأ ترك الخرطوم وحدها في مفاوضات، مثل ماشاكوش ونيفاشا وسط ضغوط أمريكية وغربية شديدة، كما يجب أن تتحرك منظمات الإغاثة والهيئات الخيرية العربية والإسلامية بقوة في كل أنحاء السودان، خاصة الغرب والجنوب، وإعادة كفة التوازن مع عشرات المنظمات الإغاثية التبشيرية الغربية وعدم ترك الساحة للقوى الكبرى ترتع فيها كيفما تشاء.

للعودة للأعلى

هل يتكرر سيناريو الجنوب السوداني: التدخل الدولي يهدد بتكريس المطالب الانفصالية في دارفور

19-5-2004

والمطلوب هو تدخل عربي وإسلامي واضح ومحدد في قضية دارفور، وعدم السماح بتكرار خطأ ترك الخرطوم وحدها في مفاوضات، مثل ماشاكوش ونيفاشا وسط ضغوط أمريكية وغربية شديدة،كما يجب أن تتحرك منظمات الإغاثة والهيئات الخيرية العربية والإسلامية بقوة في كل أنحاء السودان، خصوصا الغرب والجنوب، وإعادة كفة التوازن مع عشرات المنظمات الإغاثية التبشيرية

بقلم عبدالله صالح

شهدت الآونة الأخيرة تصاعداً في القتال الدائر فى منطقة دارفور غرب السودان إلى الحد الذي تحول معه الأمر إلى أزمة خطيرة باتت تهدد باندلاع حرب أهلية جديدة في غرب السودان، حيث تناقلت وكالات الأنباء وبشكل متوالٍ بيانات صادرة من هذا الطرف أو ذاك تحمل اتهامات متبادلة، وتتحدث عن مئات القتلى وعن انتهاكات خطيرة أدت إلى نزوح مئات الآلاف من السكان العزل هربا من الموت؛ مما أثار الكثير من القلق حول طبيعة ما يجري في دارفور واحتمالات أن تتحول تدريجيا إلى "مسمار جحا" جديد للتدخل في شئون السودان -عسكريا هذه المرة- وتقسيمه على المدى البعيد؛ بحيث قد ينفصل الجنوب عمليا بربع مساحة السودان الحالية تقريبا في أعقاب انتهاء المرحلة الانتقالية بعد ستة أعوام، ويعقبه غرب السودان (دارفور) بدعوى وجود تطهير عرقي هناك يستلزم تدخلا دوليا، وربما يتبعه شرق السودان، حيث المطامع الإريترية والإثيوبية في تأمين منطقة الحدود مع الخرطوم بفصائل سودانية موالية والسعي لتحريض المنطقة على الانفصال.

ومع اقتراب انتهاء "المرحلة الأولى" من مخاوف تقسيم السودان بشأن سلام الجنوب وما سيترتب عليه من تنازلات فيما يخص

الجنوب والسلطة عموما في السودان، تصاعدت مؤخراً مخاطر التدخل في دارفور، أو ما يمكن اعتباره "المرحلة الثانية" من مخطط التدخل والتقسيم الغربي للسودان عبر تصريحات متتالية من الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي، تصف ما يجري في دارفور على أنه تطهير عنصري عرقي تقوم به قبائل عربية ضد قبائل أفريقية وتدعو للتدخل العسكرى فى السودان، لمواجهة ما تسميه بالعصابات العربية الموالية للحكومة، التى تطارد القبائل الافريقية وتهدد بإبادتها، خاصة مع الحديث عن نزوح نحو 100 ألف سوداني إلى تشاد جراء هذا الصراع.

ومما يزيد الأمر خطورة أن ما يجرى فى السودان بصفة عامة، ودارفور على وجه الخصوص يواجه بتجاهل عربى وإسلامي، بما يهدد بتكريس واقع جديد في دارفور على غرار الجنوب السوداني في ظل ما تواجهه حكومة الخرطوم من ضغوط ،نتيجة التدخلات الخارجية المتكررة والصراع والانقسام الداخلي، سواء بين أتباع الإنقاذ والترابي في مواجهة تياري الأنصار والختمية، أو الانقسام الآخر الأخطر داخل التيار الإسلامي الحاكم (تيار الترابي - البشير). ومن جانب آخر ، فقد بدأ متمردو الجنوب (تيار جون جارانج) في التواصل مع متمردي دارفور بدعوى الوساطة بينهم وبين الخرطوم لوقف القتال على الرغم من ثبوت وجود علاقة سابقة بين متمردي الجنوب والغرب حتى في البيان التأسيسي لكلتا الحركتين؛ الأمر الذي يُعتبر بدوره تطورا خطيرا باتجاه تكتيل حركات التمرد ضد الحكومة المركزية فى الخرطوم.

ومما يعزز هذه المخاوف وجود محاولات سابقة لمتمردي الجنوب لإثارة القلاقل في الغرب في الثمانينيات من القرن الماضي؛ بهدف توسيع التمرد جهة الغرب للضغط على الحكومة السودانية، مما اضطر حكومة المهدي في ذلك الحين لتسليح قبائل دارفور لمواجهة المتمردين، ومع عجز التمرد عن التغلغل إلى الغرب فشلت خطة جارانج، ولكن متمردي الجنوب يعودون الآن لتوثيق تحالفهم مع متمردي الغرب (دارفور) تحت غطاء الوساطة؛ وهو ما قد يشكل ضغطا أكبر على الخرطوم.

الجغرافيا السياسية للصراع:

يقع إقليم دارفور في أقصى غرب السودان، ويمتد بين خطى عرض 9و20 شمالاً وخطى طول 16 و 27 شرقاً، وتقدر مساحته الكلية بحوالى 196 ألف و404 أميال مربعة، أي نحو خمس مساحة السودان تقريباً. وتشكل حدوده الغربية الحدود السياسية للسودان في تلك الجهة مع ليبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وتسكنه عرقيات إفريقية وعربية؛ من أهمها "الغور" التي جاءت تسمية الإقليم منها، و"الزغاوة"، و"المساليت"، وقبائل "البقارة" و"الرزيقات". وتمتد جذور بعض هذه المجموعات السكانية إلى دول الجوار، خاصة تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.

وكانت دارفور في السابق مملكة إسلامية مستقلة تّعاقب على حكمها عدد من السلاطين، كان آخرهم السلطان علي دينار، وكان للإقليم عملته الخاصة وعلَمه، ويحكم في ظل حكومة فيدرالية يحكم فيها زعماء القبائل مناطقهم، وكانت هذه الفيدراليات مستقلة تماما حتى سقطت في الحقبة التركية.

وقبائل دارفور متعددة وتنقسم إلى أعراق زنجية وحامية وسامية، وجميع سكانها مسلمون دينا، ويقطن في الريف 75% منهم، بينما يمثل الرعاة الرحل حوالي 15%، والباقون يقيمون في بعض المدن، مثل الفاشر، ونيالا، وزالنجي. وقد انضمت منطقه دارفور إلى السودان عام 1916 إلا أن ذلك لا يعني أنها لم تكن تابعة للسودان قبل ذلك، حيث إنها خضعت للعهد المصري في الفترة من 1884 إلى 1898، ثم دانت للدولة المهدية من 1884 إلى 1898، وبقيت مستقلة كفترة انتقالية قصيرة في الفترة من 1898 إلى 1916 تحت حكم السلطان علي دينار إلى أن عادت للخضوع للحكم الثنائي منذ عام 1916 وحتى استقلال السودان عام 1956.

وقد شهد اقليم دارفور طوال تاريخه صراعات قبلية على المرعى والأرض ومصادر المياه، وساعد على ذلك انتشار التقاليد القبلية، لكن هذه الصراعات كانت محدودة، ويتم تسويتها من خلال الأطر والأعراف المحلية، وقد بدأت الأوضاع في التغير نتيجة لانعكاسات الحرب الأهلية في تشاد في السبعينيات والثمانينيات والتي تربطها مع دارفور العوامل القبلية عبر الحدود المفتوحة، وازداد ذلك بمرور الوقت مع تدخل ليبيا في تشاد، وأصبحت دارفور مسرحا خلفياً للقوى والصراعات الدائرة على الأرض التشادية.

ونظرا للمساحة الشاسعة للإقليم وضعف الحكومات المركزية في الخرطوم فقد انتشر السلاح في الإقليم وتفاقمت النزاعات القبلية، ولعبت الحكومات السودانية منذ عهد الصادق المهدي في الديمقراطية الثالثة مرورا بنظام الإنقاذ الحالي دورا كبيراً في خلق الأرضية التي أدت إلى الوصول إلى الأوضاع الحالية، حيث عمدت إلى تزويد بعض القبائل بالسلاح لتكوين ميلشيات محلية تهدف إلى منع الحركة الشعبية لتحرير السودان (جون قرنق) من مد نفوذها أو مسرح عملياتها إلى غرب السودان، غير أن هذه القبائل استخدمت هذه الأسلحة فيما بعد في صراعها مع القبائل الأخرى حول المياه والمراعي.

وينقسم سكان دارفور بشكل أساسي إلى قسمين كبيرين ، أولهما يضم القبائل الأفريقية، وأهمها الفور، والزغاوة، والمساليت، والبرتي، والتاما، والبرحق، والغلاتة. أما القسم الثاني ويضم القبائل العربية وأهمها: التعايشة والهبانية وبني هلبة والزريقات والمسيريه والمعاليا. وينعكس هذا التقسيم بشكل مباشر على طبيعة الصراع وآلياته، وأيضا آفاق تطوره، فالحركات المقاتلة تنتمي قياداتها ومعظم قاعدتها الاجتماعية إلى قبيلتي الفور والزغاوة، بينما تنتمي ميلشيات "الجنجاويد" التي ارتبط اسمها بأعمال النهب المسلح إلى القبائل العربية.

وقد اتجه أهل دارفور خلال الحكم التركي الذي استمر نحو 10 سنوات لأسلوب المقاومة، وشكل الأمراء والأعيان حكومات ظل كانت مسئولة عن قيادة جيش دارفور الموحد الذي كان يشن عمليات المقاومة ضد الجيش التركي. كما شهد الإقليم عدة ثورات؛ من أشهرها ثورة السلطان هارون التي دحرها غردون باشا عام 1877، وثورة مادبو بمدينة الضعين، وثورة البقارة. وعند اندلاع الثورة المهدية سارع الأمراء والزعماء لمبايعة المهدي ومناصرته حتى نالت المنطقة استقلالها مجددا.

ولم يدم استقلال الإقليم طويلا؛ حيث سقط مجدداً تحت حكم المهدية عام 1884 الذي وجد مقاومة عنيفة حتى سقطت المهدية عام 1898، فعاد السلطان علي دينار ليحكم دارفور. وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى أيد سلطان دارفور تركيا التي كانت تمثل مركز الخلافة الإسلامية؛ الأمر الذي أغضب حاكم عام السودان، وأشعل العداء بين السلطنة والسلطة المركزية، والذي كانت نتيجته الإطاحة بسلطنة دارفور وضمها للسودان عام 1917.

وقد تأثر إقليم دارفور بالثقافة الإسلامية قبل دخول المستعمرين؛ فأقيمت المدارس الدينية لتعليم القرآن والشريعة الإسلامية، وتم إرسال العديد من أبناء الإقليم إلى الدراسة في الأزهر الشريف؛ حيث خصص "رواق دارفور" منذ تلك الفترة، كما كانت هناك نهضة ثقافية وفكرية ساهمت في تلاحم القبائل.

وقد مرت على الاقليم الكثير من التطورات والتدخلات التي أثرت على اختلاف ثقافات المنطقة وتنوع أعراقه، خصوصا مع توطن قبائل من الرحل من غير سكان الإقليم، ومع ظهور الدول الأفريقية نتيجة التقسيم الجغرافي وتعاظم الصراعات المسلحة في المنطقة بدأت تظهر أنواع من الانعزال المكاني والانعزال الاجتماعي والانعزال الفكري.وأصبح أكثر من 85% من الصراعات القبلية في السودان يدور في اقليم دارفور، الذي يمثل نحو خمس مساحة السودان ، ويبلغ عدد سكانه ما يقارب 6 ملايين نسمة!
وساهم في تصاعد هذه الحروب والصراعات المسلحة عدة أمور إضافة إلى التركيبة القبلية التي تتحرك في فضائها الأحداث الدامية في الفاشر والجنينة وقولو وكرنوي؛ بحيث يمكن القول بأن ما حدث كان نتيجة أخطاء بشرية وتدخلات خارجية أيضاً. فقد أدى إدخال السلاح بكميات كبيرة لهذه المنطقة الملتهبة الى ظهور العديد من الصراعات الداخلية (لمواجهة حركة التمرد الجنوبية)، والصراعات الخارجية (القتال في تشاد وأفريقيا الوسطى) مما أدى لانتشار تجارة السلاح في المنطقة. وقد جرت حركة تسليح للمليشيات العربية من المسيرية والرزيقات منذ عام 1986م من قبل حكومة الصادق المهدي "بهدف مواجهة تمدد حركة جارانج"، واستمر التسليح في عهد الرئيس البشير لمواجهة التمرد في جنوب السودان، على نحو ساهم أيضا بصورة كبيرة في تصاعد الصراع فى دارفور.
التنظيمات المسلحة فى دارفور:
هناك ثلاثة تنظيمات ترتبط بشكل أو بآخر بالقتال الجاري الآن في دارفور، أبرزها هو "جبهة تحرير السودان" وجناحها العسكري "جيش تحرير السودان" .يرأس الجبهة محامٍ سوداني شاب هو عبد الواحد محمد نور الذي ينتمي إلى قبيلة الفور، بينما يحتل "أركو مناوي" موقع أمينها العام، ومعظم القادة العسكريين في صفوف الحركة كانوا ضباطا سابقين في الجيشين السوداني والتشادي.
وتنتقد البيانات السياسية لحركه تحرير السودان التهميش الذي تعرض له إقليم دارفور واستبعاد أبنائه من المشاركة فى السلطة، وانعدام الخدمات الأساسية فى الاقليم ، وتنادي بحكم ذاتي موسع، وإعادة بناء السودان على أسس جديدة، وتقول بأن الاضطهاد الوحشي والتطهير العرقي المدعوم من قبل النظم الحاكمة في الخرطوم ترك سكان دارفور بدون أي خيار سوى اللجوء إلى المقاومة المسلحة. وتتشابه هذه الحركة بدرجة كبيرة مع "الحركة الشعبية لتحرير السودان" التي يقودها جون قرنق، سواء في الاسم المعلن لها أو تقسيم الأدوار بين جناح سياسي وآخر عسكري أو في المطالب المرفوعة والخطاب السياسي الذي تتخذه جسرا لتحقيق أهدافها.
ويلى هذا التنظيم من حيث الأهمية "حركة العدالة والمساواة" التي يقودها "خليل إبراهيم" المقيم الآن في لندن، بينما يقود عملياتها العسكرية "التيجاني سالم درو" وهو ضابط سودانى سابق وينتمي خليل ابراهيم إلى قبيلة الزغاوة والمثير فى الأمر أنه كان عضوا قياديا في حزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان، إلا أنه -وبعد العديد من التطورات- أعلن في مارس 2003 تأسيس حركة "العدالة والمساواة" التي أصدر بيانها الأول من لندن باللغة الإنجليزية. وبدا واضحا أنه يريد أن يتخلى عن عبء أطروحاته الإسلامية السابقة؛ ولذا مال إلى تبني طرح علماني، وبدا حريصا على إبعاد نفسه وحركته بقدر كافٍ عن الثقافة العربية الإسلامية، حيث انخفضت نبرة الخطاب الديني لصالح تزايد مساحات الخطاب الإثني والقبلي لكي يتلاءم مع الجغرافيا الثقافية لمنطقه غرب السودان.
التنظيم الثالث المشارك في أحداث دارفور هو "حزب التحالف الفيدرالي" الذي يتزعمه أحمد إبراهيم دريج، وهو سياسي سوداني من غرب السودان ينتمي إلى قبيلة الفور، وقد لعب دريج أدوارا بارزة في السياسة السودانية منذ النصف الثاني للستينيات إلا أن حزبه بقي جهويا على الدوام يحمل مطالب دارفور. ويقيم أحمد إبراهيم دريج الآن في لندن ، ويعتبر "شريف حرير" نائبه في الحزب هو الشخصية الأكثر نشاطا فى التنظيم. و"شريف حرير" ينتمي إلى قبيلة الزغاوة، وأصدر بيانات ينسب فيها العديد من الأعمال العسكرية الجارية إلى حزبه، ثم عاد وذكر أن العمليات العسكرية تعبر عن تحالف عريض من أبناء دارفور، وإن كان من الواضح أن علاقة "حزب التحالف الفيدرالي" غير ودية مع "حركه العدالة والمساواة"، حيث يلجأ "شريف حرير" إلى الإشارة الدائمة للانتماء الإسلامي للخليل إبراهيم.
ويعكس خطاب القوى المعارضة فى دارفور أزمة هوية وافتقاد القدرة على تحديد الذات والعدو ومن ثم تحديد الأولويات بشكل واضح ، حيث تتباين رؤية هذه القوى لطبيعة الصراع بين اتجاه يرى أن الصراع هو على مكونات الطبيعة من مزارع ومراعٍ وظروف بيئية فرضت ندرة في الموارد ترتب عليها صراع مصالح. واتجاه آخر يقسم دارفور على أساس إثني ما بين القبائل الأفريقية والعربية، ويصور الصراع بأنه ضد الوجود العربي بدارفور، ويعتبر المركز كامتداد لذلك الوجود وداعم له ضد المجموعات الأفريقية لذا يجب مناهضته.فى حين يصور آخرون الصراع على أساس جغرافي باعتبار أن دارفور جزء من قطاع واسع -يضم الجنوب والشرق وأقاصي الشمال- يتم تهميشه من قبل المركز النيلي المحدد بمثلث (الخرطوم وكوستي وستار) وهو مركز متصور يسيطر على السلطة والثروة.
ويبدو أن هناك قوى خارجية وأخرى محلية تقف وراء تمرد دارفور في غرب السودان بهدف الضغط على حكومة الخرطوم نحو مزيد من التنازلات في مفاوضات الجنوب، وإضعاف موقف الحكومة السودانية عموما. وليس خافياً أن الحركة الشعبية بزعامة جون جارانج تساند متمردي دارفور عسكريا ولوجستياً بهدف إرباك الخرطوم ودفعها للتنازل أكثر، وتقديم مكاسب جديدة لمتمردي الجنوب للوصول لاتفاق سلام نهائي سريع كي تتفرغ لتمرد غرب السودان.
أما التحرك العربى فى مواجهة أحداث دارفور فقد كان محدوداً ولايعبر عما تمثله السودان من ثقل وأهمية كدولة عربية واسلامية ، صحيح أن الخارجية المصرية تتابع الأمر عن كثب، وتلعب دورا في الاتصالات مع الاتحاد الأوربي وفي مؤسسات الأمم المتحدة، وتعرقل صدور قرارات تعاقب حكومة السودان، كما أن وفدا من الجامعة العربية توجه إلى ولايات غرب السودان يوم 4 مايو 2004 لتقصي الأوضاع الإنسانية هناك إثر مزاعم بوجود ممارسات تطهير عرقي وتجاوزات أخرى ضد المدنيين.. ولكن كل هذا لا يؤثر علي الخطط الموضوعة لرسم الواقع الجديد في دارفور أو الجنوب، ولا يعادل ما يجري من مخططات غربية مدروسة بدقة لتغيير الوضع في السودان.
وإذا كان التدخل الغربي والأمريكي مقبولا فيما يتعلق بالوضع في جنوب السودان بدعوى أن هناك صراعا بين مسلمين ومسيحيين استناداً الى الاحصاءات التى تشير الى أن نسبة المسلمين في الجنوب 18%، والمسيحيين 17%، وباقي السكان وثنيون؛ فهو ليس مقبولا في الغرب؛ لأن كل القبائل هناك مسلمة سواء العربية أو الأفريقية بنسبة 99%، وليس هناك معنى لتدخل الاتحاد الأوربي

بدعوى وجود تطهير عرقي أو ديني.
ويبدو أن الاتفاقات التي تجرى حاليا برعاية تشاد ومن خلفها الاتحاد الأوربي ستكون على غرار ما جرى في مفاوضات ماشاكوس ونيفاشا بين الخرطوم ومتمردي الجنوب من حيث انعقادها بعيدا عن أي تأثير عربي في مجرياتها، فليس سرا أن هناك توجها غربيا للتدخل في شئون السودان تحت ضغط جماعات حقوق الإنسان ومنظمات الإغاثة التبشيرية الأوربية.
وقد أدلى منسق العمليات الإنسانية التابع للأمم المتحدة في السودان موكايش كابيلا بتصريحات في مارس الماضي 2004، اعتبر فيها أن النزاع الدائر في دارفور "أصبح اليوم أكبر كارثة عالمية على الصعيد الإنساني وعلى صعيد حقوق الإنسان". وشبّه حصيلة نزاع غربي السودان بما وقع من "كوارث تاريخية على غرار رواندا". وتبعه الرئيس الأمريكي جورج بوش بمطالبة الحكومة السودانية بـ"التحرك الفوري لإنهاء الأعمال الوحشية في إقليم دارفور"، وإن استبعدت واشنطن فكرة التدخل الدولي العسكري وفقا لاقتراحات الأمم المتحدة.. ربما لرغبة الرئيس بوش في الحصول على تنازل حكومي في الجنوب كمقابل لرفضه دعم التدخل في الغرب. ولكن رئيس اللجنة العسكرية في الاتحاد الأوربي الجنرال الفنلندي جوستاف هاجلان أشار الى إن قوة عسكرية أوربية قد تتدخل في إقليم دارفور، وأكد أن السودان مدرج في قائمة الأمم المتحدة التي تحدد الدول المرشحة لإرسال قوة لحفظ السلام فيها.
ويبدو أن هناك اتجاه دولى قوى للتدخل فى غرب السودان ، بما يهدد بتكريس واقع جديد في دارفور على غرار الجنوب السوداني، فى ظل الخطط المرسومة لإضعاف حكومة الخرطوم عبر الضغوط الخارجية المتكررة والصراع والانقسام الداخلي، بحيث قد ينفصل الجنوب عمليا بربع مساحة السودان الحالية تقريبا في أعقاب انتهاء المرحلة الانتقالية بعد ستة أعوام، ويعقبه غرب السودان (دارفور) بدعوى وجود تطهير عرقي هناك يستلزم تدخلا دوليا، وربما يتبعه شرق السودان، حيث المطامع الإريترية والإثيوبية في تأمين منطقة الحدود مع الخرطوم بفصائل سودانية موالية والسعي لتحريض المنطقة على الانفصال.
والمطلوب هو تدخل عربي وإسلامي واضح ومحدد في قضية دارفور، وعدم السماح بتكرار خطأ ترك الخرطوم وحدها في مفاوضات، مثل ماشاكوش ونيفاشا وسط ضغوط أمريكية وغربية شديدة،كما يجب أن تتحرك منظمات الإغاثة والهيئات الخيرية العربية والإسلامية بقوة في كل أنحاء السودان، خصوصا الغرب والجنوب، وإعادة كفة التوازن مع عشرات المنظمات الإغاثية التبشيرية الغربية وعدم ترك الساحة للقوى الكبرى ترتع فيها كيفما تشاء.